

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة
د. مصطفى العساف، ناصر التل، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميز :- مساعد المحامي العام المدني/ إربد .

المميز ضدهم:- ١- خلف محمد جليل الحراشنة.

٢- أحمد رشيد جليل الحراشنة.

٣- حمزة عبد الكريم رشيد الحراشنة.

٤- محمد رشيد جليل الحراشنة.

٥- ماجدة أحمد فلاح عقلة بصفتها الشخصية وبصفتها الوصية

الشرعية على القاصرين عماد وحلا ابني عبد الكريم

الحراشنة.

٦- محمد عبد الكريم رشيد الحراشنة.

٧- أحمد عبد الكريم رشيد الحراشنة.

٨- عبد الهادي عبد الكريم رشيد الحراشنة.

٩- مالك عبد الكريم رشيد الحراشنة.

١٠- آلاء عبد الكريم رشيد الحراشنة.

١١- إيمان عبد الكريم رشيد الحراشنة.

١٢- آمنة عبد الكريم رشيد الحراشنة.

١٣- عائشة عبد الكريم رشيد الحراشنة.

١٤- هدى عبد الكريم رشيد الحراشنة.

١٥- بشرى عبد الكريم رشيد الحراشنة.

١٦- بيان عبد الكريم رشيد جليل الحراشنة.

١٧- عبد الغفور رشيد جليل الحراشنة.

وكيلهم المحامي مصطفى أبو ذويب.

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٤/١٨٥٥٤) تاريخ ٢٠١٥/٢/١٥ القاضي بفسخ القرار المستأنف (الصادر عن محكمة بداية حقوق المفرق في الدعوى رقم (٢٠١٤/٢٨٥) تاريخ ٢٠١٤/١٠/١٣) من حيث مقدار التعويض فقط وبالوقت ذاته إلزام المدعى عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان بتأدية مبلغ (٥٤٠٠) دينار للمدعين كل حسب حصته في سند التسجيل وتضمنين المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليهم في مرحلتي التقاضي ومبلغ (٤٠٥) دنانير أنعاب حمامة عن هاتين المرحلتين وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

ولأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إنه وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠ أقام المدعون :-

- ١- خلف محمد جليل الحراشنة.
- ٢- حمزة عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ٣- أحمد رشيد جليل الحراشنة.
- ٤- محمد رشيد جليل الحراشنة.
- ٥- ماجدة أحمد فلاح عقلة بصفتها الشخصية وبصفتها الوصية الشرعية على القاصرين عماد وحلا أبناء عبد الكريم الحراشنة بموجب حجة الوصاية رقم (٩٤/١٠٦/٣١) تاريخ ٢٠١٠/٩/١ المفرق الشرعية.
- ٦- محمد عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ٧- أحمد عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ٨- عبد الهادي عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ٩- مالك عبد الكريم رشيد الحراشنة.

- ١٠- آلاء عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ١١- إيمان عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ١٢- آمنة عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ١٣- عائشة عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ١٤- هدى عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ١٥- بشرى عبد الكريم رشيد الحراشنة.
- ١٦- بيان عبد الكريم رشيد جليل الحراشنة.
- ١٧- عبد الغفور رشيد جليل الحراشنة.

الدعوى الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١٣/١٤٢٩) بمواجهة المدعى عليهم :-

- ١- وزارة الأشغال العامة والإسكان .
- ٢- وزير الأشغال العامة والإسكان بالإضافة لوظيفته .
- ٣- المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته.

لدى محكمة صلح حقوق المفرق وموضوعها منع معارضة ومطالبة بأجر المثل .

وبعد السير بإجراءات المحاكمة قضت محكمة أول درجة بقرارها الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٥/٧ وعملاً بالمادة (١١٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية إحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق المفرق صاحبة الصلاحية والاختصاص .

ولدى إحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق المفرق قيدت بالرقم (٢٠١٤/٢٨٥) وبنتيجة المحاكمة قررت المحكمة بحكمها الصادر وجاهياً بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٣ بمنع المدعى عليهم من معارضة المدعين في الأجزاء المعتدى عليها من قطع الأراضي وإلزامها بدفع أجر مثل قطعة الأرض وعن الثلاث سنوات السابقة لإقامتها البالغ قيمتها (٧٩٥٧,٤٤٠) ديناراً توزع بينهم حسب حصصهم في سند التسجيل وإلزام المدعى عليها بالرسوم والمصاريف ومبلغ (٤٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم يرتض المدعى عليه مساعد المحامي العام المدني بالقرار الصادر فطعن فيه استئنافاً بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٠ بالرقم (٢٠١٤/١٨٥٥٤)، وبعد نظر الاستئناف مرافعة قضت المحكمة بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٥ بحكمها الصادر وجاهياً بفسخ الحكم المستأنف من

حيث مقدار التعويض فقط وبالوقت ذاته إلزام المدعى عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان بتأدية مبلغ خمسة آلاف وأربعمئة دينار للمدعين كل حسب حصته في سند التسجيل وتضمنين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٤٠٥) دنانير أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي وتأبيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك، وبتاريخ ٢٠١٥/٢/١٧ تقدم المستدعي (مساعد المحامي العام المدني) بالطلب رقم (٢٠١٥/١٢١٤) لمنحه الإذن بتمييز القرار الاستئنافي رقم (٢٠١٤/١٨٥٥٤) وبتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ قرر معالي رئيس محكمة التمييز رفض الطلب كما تقدم المستأنف بالتاريخ ذاته ٢٠١٥/٢/١٧ بلائحة تمييز للأسباب الواردة فيها.

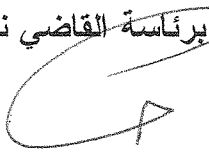
ودون البحث بأسباب التمييز :-

فإنه يستفاد من المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية أن الأحكام القابلة للتمييز هي الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الدعاوى الحقوقية التي تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار وأما الأحكام الأخرى فلا تقبل الطعن بطريق التمييز ما لم يحصل الطاعن على إذن بالتمييز من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه وحيث إن قيمة هذه الدعاوى لا تزيد على عشرة آلاف دينار وأن الطاعن لم يحصل على إذن بالتمييز وإنما رد طلبه بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ الأمر الذي يغدو معه أن التمييز غير مقبول ويتعين رده شكلاً .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٩/١ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو



نائب الرئيس

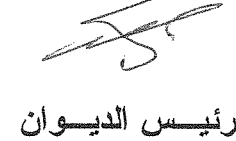
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ أ . ك

